

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معهد العلمين للدراسات العليا

قسم القانون

التنظيم القانوني لعقود " الجباية والصيانة والتأهيل " في مرفق الكهرباء في العراق

إطروحة

قدّمها الطالب

جواد كاظم طرا الصريفي

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في فلسفة القانون العام

إشراف

د. سحر جبار يعقوب

إستاذ القانون الإداري المساعد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ... }

[المائدة:1]

الإهداء

إلى أبناء شعبي الأعزاء جميعاً ..

شكر وعرّفان

الشكر الجزيل الوافر ، أولاً إلى الله سبحانه وتعالى ، علواً كبيراً ، فهو المنعم المطلق ، والمعطي بلا حدود ، والكريم بلا إنقطاع ، والمعين بلا عجز ، فلولا توفيقه لما قدرنا على شيءٍ يذكر .

ومن ثمّ الشكر موصولاً إلى الإنسانية ، صاحبة الأخلاق العالية ، إستاذتي الفاضلة ، الدكتورة سحر جبار يعقوب ، إستاذ القانون الإداري المساعد ، أولاً : لتفضلها بقبول الإشراف على الإطروحة ، وثانياً : على ما أرفدنتني به من توجيهات سديدة ، ومعلومات قيمة ، ومتابعة مستمرة ، وتشجيع متواصل ، فهي بحق ذلت الصعوبات ، واقتصرت الزمن .

ولا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والعرّفان إلى عمادة وأستاذة معهد العلمين للدراسات العليا ، الذين كان لهم الدور الكبير في إتمام هذه المرحلة الدراسية ، وإلى كل العاملين في المعهد من كوادر إدارية وخدمية .

ولا يفوتني أن أعبر عن شكري وتقديري إلى السادة رئيس لجنة المناقشة والأعضاء المحترمين ، لتفضلهم بالمشاركة في مناقشة هذه الإطروحة .

ثمّ الشكر إلى موظفي مكاتب كليات القانون في جامعة بابل ، وجامعة كربلاء ، وإلى موظفي مكتبة الروضة الحيدرية ، ومكتبة مسلم بن عقيل ، على ما أبدوه من مساعدة في الحصول على المصادر التي يتطلبها البحث .

والشكر إلى والديّ العزيزين حفظهما الله ، اللذين لم تتقطع دعواتهما لي ، ولا شك أن تلك الدعوات كان لها أثرٌ بالغ فيما وصلت إليه .

الشكر والإمتنان إلى أخوتي وأخواتي ، وأقاربي وأصدقائي كافة ، فقد كان لتشجيعهم دور كبير في هذا الإنجاز .

أخيراً : الشكر والإمتنان والعرّفان بالجميل إلى زوجتي ، التي ما بخلت بشيء من أجل مساعدتي سواءً في السنة التحضيرية أو أثناء كتابة الإطروحة ، وإلى أولادي الأعتزاء ، اللذين كانت عيونهم تنتظر لي وتقول ، متحملين لإنشغالك عنا ، فإلى الأمام يا بابا فنحن بانتظار نجاحك .

المستخلص

بالنظر للأهمية البالغة التي يتمتع بها مرفق الكهرباء ، في سد إحتياجات المواطنين من الطاقة الكهربائية ، صار لزاماً على الإدارة ، المتمثلة بوزارة الكهرباء أن تسلك طرقاً مختلفة في سبيل توفير تلك الطاقة ، وتُعد عقود "الجباية والصيانة والتأهيل" ، واحدةً من الخطوات المهمة التي أقدمت وزارة الكهرباء على إتخاذها ، من أجل المساعدة في سير مرفق الكهرباء بانتظام .

ولأهمية هذه العقود ، فإنّ من الضروري تناولها بالبحث والتحليل ، ولهذا جاءت هذه الأطروحة الموسومة بـ " التنظيم القانوني لعقود "الجباية والصيانة والتأهيل" في مرفق الكهرباء في العراق " وقد تم من خلال البحث تناول التعريف بمرفق الكهرباء ، من خلال بيان مفهومه ، وطرق إدارته ، والمبادئ التي تحكمه ، كما تناول البحث التعريف بعقود "الجباية والصيانة والتأهيل" ، من خلال بيان طبيعتها ، والأساس القانوني لها ، وتكييفها القانوني ، وتمييزها عن غيرها من العقود ، وايضاً تناول البحث الخوض في بيان عناصر هذه العقود وسماتها، بالإضافة الى بيان أركانها ، وآثارها التي تضمنت إلتزامات طرفي العقد ، بالإضافة الى ذلك فقد تم تناول كيفية إبرام هذه العقود ، وكيفية نهايتها .

أخيراً توصل البحث الى بعض النتائج والتوصيات ، وقد كان من أهم النتائج ، إنّ عقود "الجباية والصيانة والتأهيل" هي عقود إدارية ؛ وذلك لإشتمالها على خصائص العقد الإداري ، المتمثلة في كون الإدارة طرفاً في العقد ، مع تمسكها بإمتهيازات السلطة العامة ، إضافة إلى تعلق العقد بمرفق عام ، هو مرفق الكهرباء تختلف عقود "الجباية والصيانة والتأهيل" عن عقود خصخصة المرافق العامة ، فالإدارة لا يكون لها أي دور في إدارة المشروع في عقود الخصخصة ، وهذا بخلاف ما عليه الحال في عقود "الجباية والصيانة والتأهيل" .

أمّا المقترحات ، فقد كان من أهمها ، دعوة وزارة الكهرباء العراقية إلى تعديل البندين (55) ، (59-2) من عقود "الجباية والصيانة والتأهيل" ؛ ليكون من حق الوزارة تعديل عقد "الجباية والصيانة والتأهيل" ، بإرادتها المنفردة ، تماشياً لما هو متعارف في مجال العقود الإدارية ، وتماشياً مع مقتضيات المصلحة العامة .

دعوة المشرع العراقي إلى تعديل المادة (7/رابعاً) من قانون مجلس الدولة ، ليكون إختصاص محكمة القضاء الإداري مستوعباً ، للنظر في المنازعات الناشئة عن تنفيذ العقود الإدارية .

المحتويات

الصفحة	الموضوع
3-1	المقدمة
37-4	المبحث التمهيدي : التعريف بمرفق الكهرباء
16-4	المطلب الأول : مفهوم مرفق الكهرباء
11-5	الفرع الأول : مدلول مرفق الكهرباء
13-11	الفرع الثاني : إنشاء مرفق الكهرباء
16-13	الفرع الثالث : عناصر مرفق الكهرباء
26-16	المطلب الثاني : طرق إدارة مرفق الكهرباء
18-16	الفرع الأول : الإدارة المباشرة
21-18	الفرع الثاني : الإدارة غير المباشرة
23-22	الفرع الثالث : الإدارة المختلطة (شركة القطاع المختلط)
26-23	الفرع الرابع : المؤسسة العامة
37-26	المطلب الثالث : المبادئ التي تحكم مرفق الكهرباء
33-27	الفرع الأول : مبدأ إنتظام مرفق الكهرباء
34-33	الفرع الثاني : مبدأ مساواة الأفراد في الإنتفاع من مرفق الكهرباء
37-35	الفرع الثالث : مبدأ مواكبة مرفق الكهرباء للظروف المستجدة
113-38	الباب الأول : التعريف بعقود "الجباية والصيانة والتأهيل"
77-39	الفصل الأول : ماهية عقود "الجباية والصيانة والتأهيل"
59-40	المبحث الأول : طبيعة عقود "الجباية والصيانة والتأهيل" وأساسها القانوني
50-40	المطلب الأول : طبيعة عقود "الجباية والصيانة والتأهيل"
43-41	الفرع الأول : عقود إذعان
44-43	الفرع الثاني : عقود شراكة
47-45	الفرع الثالث : عقود تفويض
50-47	الفرع الرابع : عقود إستثمار
59-50	المطلب الثاني : الأساس القانوني لعقود "الجباية والصيانة والتأهيل"
56-50	الفرع الأول : المصادر المكتوبة لمبدأ المشروعية
59-56	الفرع الثاني : المصادر غير المكتوبة لمبدأ المشروعية

77-60	المبحث الثاني : التكييف القانوني لعقود "الجباية والصيانة والتأهيل" وتمييزها عن غيرها من العقود
68-60	المطلب الأول : التكييف القانوني لعقود "الجباية والصيانة والتأهيل"
64-61	الفرع الأول : عقود القانون الخاص
68-64	الفرع الثاني : العقود الإدارية
77-68	المطلب الثاني : تمييز عقود "الجباية والصيانة والتأهيل" عن غيرها من العقود
72-68	الفرع الأول : تمييز عقود "الجباية والصيانة والتأهيل" عن عقود BOT
74-72	الفرع الثاني : تمييز عقود "الجباية والصيانة والتأهيل" عن عقود FIDIK
76-74	الفرع الثالث : تمييز عقود "الجباية والصيانة والتأهيل" عن عقود خصخصة المرافق العامة
77-76	الفرع الرابع : تمييز عقود "الجباية والصيانة والتأهيل" عن عقود الأشغال العامة
113-78	الفصل الثاني : الإطار العام لعقود "الجباية والصيانة والتأهيل"
93-79	المبحث الأول : عناصر وسمات عقود "الجباية والصيانة والتأهيل"
86-79	المطلب الأول : عناصر عقود "الجباية والصيانة والتأهيل"
83-80	الفرع الأول : الإدارة طرفاً في العقد
85-83	الفرع الثاني : تعلق العقد بمرفق عام
86-85	الفرع الثالث : إستعمال أساليب القانون العام (الشروط الإستثنائية)
93-87	المطلب الثاني : سمات عقود "الجباية والصيانة والتأهيل"
87	الفرع الأول : عقود معاوضة
89-88	الفرع الثاني : عقود محددة المدة
92-89	الفرع الثالث : عقود إعتبار شخصي
93-92	الفرع الرابع : عقود شكلية
93	الفرع الخامس : عقود ملزمة للجانبين
113-94	المبحث الثاني : أركان ومبادئ عقود "الجباية والصيانة والتأهيل"
103-94	المطلب الأول : أركان عقود "الجباية والصيانة والتأهيل"
99-95	الفرع الأول : التراضي
101-99	الفرع الثاني : المحل
102-101	الفرع الثالث : السبب

103-102	الفرع الرابع : الشكل
113-103	المطلب الثاني : مبادئ عقود "الجباية والصيانة والتأهيل"
107-104	الفرع الأول : العلانية
110-107	الفرع الثاني : حرية التنافس
113-111	الفرع الثالث : المساواة
192-114	الباب الثاني : الأحكام العامة لعقود "الجباية والصيانة والتأهيل"
152-115	الفصل الأول : إبرام عقود "الجباية والصيانة والتأهيل" ونهايتها
133-116	المبحث الأول : إبرام عقود "الجباية والصيانة والتأهيل"
124-116	المطلب الأول : الإجراءات التحضيرية
118-117	الفرع الأول : دراسة الجدوى
121-119	الفرع الثاني : تحديد الكلفة التخمينية
124-122	الفرع الثالث : إستحصال الموافقات الرسمية
133-124	المطلب الثاني : الإجراءات التعاقدية
127-124	الفرع الأول : الإعلان
130-127	الفرع الثاني : تقديم العطاءات وفتحها
132-130	الفرع الثالث : البت في العطاءات
133-132	الفرع الرابع : الإحالة
152-134	المبحث الثاني : نهاية عقود "الجباية والصيانة والتأهيل"
138-134	المطلب الأول : النهاية الطبيعية
136-135	الفرع الأول : تمام موضوع العقد
138-136	الفرع الثاني : إنتهاء مدة العقد
152-138	المطلب الثاني : النهاية المبتسرة
141-139	الفرع الأول : الفسخ بإتفاق الطرفين
144-141	الفرع الثاني : الفسخ بالإرادة المنفردة للإدارة
147-145	الفرع الثالث : الفسخ القانوني
152-147	الفرع الرابع : الفسخ القضائي
192-153	الفصل الثاني : آثار عقود "الجباية والصيانة والتأهيل"
171-154	المبحث الأول : إلتزامات الشركات المتعاقدة مع وزارة الكهرباء العراقية
165-154	المطلب الأول : الإلتزامات الرئيسية

158-155	الفرع الأول : الجباية
162-158	الفرع الثاني : الصيانة
164-162	الفرع الثالث : التأهيل
171-164	المطلب الثاني : الإلتزامات المساعدة
168-164	الفرع الأول : الإلتزامات الإدارية
169-168	الفرع الثاني : الإلتزامات القانونية
170-169	الفرع الثالث : الإلتزامات المالية
171-170	الفرع الرابع : الإلتزامات الفنية
192-172	المبحث الثاني : إلتزامات الإدارة (وزارة الكهرباء العراقية) وإمتهيازاتها
184-172	المطلب الأول : إلتزامات وزارة الكهرباء العراقية
176-172	الفرع الأول : المقابل المالي
177-176	الفرع الثاني : تسليم أصول الشبكة الكهربائية
182-177	الفرع الثالث : إعادة التوازن المالي
184-183	الفرع الرابع : تقديم العون والمساعدة
192-185	المطلب الثاني : إمتهيازات وزارة الكهرباء العراقية
188-185	الفرع الأول : فسخ العقد أو تعديله
190-188	الفرع الثاني : المراقبة والتوجيه
192-191	الفرع الثالث : فرض الجزاءات
198-193	الخاتمة
2018-199	المراجع